مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية: نعمل على استعادة ثقة المواطن بالإدارة

اطلقت حكومة "الانقاذ والاصلاح" مع انطلاقة العهد الجديد مسيرة التعيينات الادارية والعسكرية والامنية، وفق آلية اقرها مجلس الوزراء لملء الشغور في نحو 250 مركزا شاغرا في كل الفئات، ولتصحيح الخلل في جسم الادارة وتحديثها عبر ورشة تأهيل وتغيير، ورفدها باصحاب الكفايات من الشباب

للمرة الاولى منذ سنوات طويلة، ستشهد الادارة اللبنانية "نفضة" كبيرة تشمل كل الوزارات والمؤسسات العامة والمجالس والهيئات، وفق اسس عصرية حديثة تحاكي التطور التقني لاسيما التحول الرقمي، من ضمن برنامج الحكم لمكافحة الفساد وتحديث الادارات العامة وتطويرها، وتأهيل الموظفين وزيادة الإنتاجية، وتسهيل امور المواطنين وتسريعها. لا تقتصر ورشة اصلاح الادارة على ملء الشغور الكبير في المراكز المختلفة، بل تتعداها الى اعداد مشاريع تواكب الحداثة والتكنولوجيا، واستحداث وظائف جديدة والغاء المعاملات الورقية تدريجا، ليدخل لبنان العصر الحكومي الحديث كما دول العالم المتقدمة.

لكن يبدو ان هذه الورشة ستستغرق بعض الوقت لإتمامها بالكامل، وان تكن بعض مشاريع التحديث قد وضعت على السكة من خلال وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، التي تنهمك في تطبيق آلية التعيينات الجديدة في وظائف الفئة الاولى بداية، ثم فتح باب الترشيحات عبر منصة خاصة (اومسار) يتقدم من خلالها المرشحون اصحاب الكفايات والاختصاص المطلوب ليصار الى اختيار الكفي من بين المرشحين، بعيدا من المحسوبيات والمحاصصات، بالتوازي مع ورشة النهوض والتحديث في ادارات الدولة.

وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور فادي مكي تحدث الى "الامن العام" عن مسار تطبيق آلية التعيينات وما المتوقع منها ومَن تشمل في المرحلة الاولى، وعن المشاريع التي تعمل عليها الوزارة لاصلاح الادارة العامة وتحديثها.

■ باشرت الحكومة خطوات الاصلاحات البنيوية في الادارة وغيرها، ما دور وزارة التنمية الادارية في هذه الاصلاحات واي ادارات تشمل؟

□ وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية دورها محوري في كل الاصلاحات المتعلقة بتحديث الادارة العامة، وللتذكير فقط فان الوزارة تعنى بثلاثة مواضيع اساسية:

1- مكافحة الفساد، التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والادارات العامة في هذا المجال، المساعدة في وضع استراتيجيا لهذه الغاية ومتابعة حسن تنفيذها والتنسيق في ما يتعلق بالادارات، ووضع التقرير السنوي المتعلق بسير عمل الوزارات ومكافحة الفساد.

2- الموضوع الثاني الذي تعمل عليه الوزارة هو موضوع التحول الرقمي في القطاع العام، وهو احد المواضيع الاساسية التي تعنى بها الوزارة. ان شغلنا الشاغل حاليا، هو كيف نضع خطة تنفيذية للاستراتيجيا الوطنية للتحول الرقمي التي تمت الموافقة عليها في العام 2022، فيما نحن حاليا نعمل على تطوير الخطة التنفيذية وتطبيقها خلال السنوات الخمس المقبلة. كما نسعى الى الحصول على تمويل للسير في هذه العملية بما يتعلق بالأمور التأسيسية والبنيوية والانظمة والقوانين والخدمات الحقوقية الرقمية التي سيتم تقديمها بشكل موحد ومنظم للمواطن.

3- الموضوع الثالث هو تحديث الادارة والتنمية الادارية ويضم شقين: دورنا في آلية التعيين لوظائف الفئة الاولى، ودورنا المحوري في الاشراف على حسن تطبيق هذه الالية والتنسيق مع المعنيين بها.

هذه المواضيع الثلاثة تتلازم وتتكامل مع بعضها البعض، فلا تستطيع انجاز التحديث من دون التحول الرقمي الذي يساهم في مكافحة الفساد لأنه يخفف من التماس بين المواطن وبين الادارة بشكل كبير جدا.

■ هل من ادارات معينة سيتم العمل عليها؟

□ الموضوع سيشمل كل الإدارات بشكل تام، ولدينا مقاربات عدة وفق الوقت المتاح. نحن نسعى الى انجاز تحديث شامل، اي انجاز مخطط توجيهي شامل لاعادة النظر في الادارة العامة والخدمة وثقافة المصلحة العامة وتقديم الخدمات الرقمية، وهذا الموضوع كبير جدا.

■ هل من مشروع محدد لدى الوزارة لإصلاح الادارة بشكل عام؟

□ حصل عمل مهم في الوزارة سابقا، والادارة استمرارية. ما نقوم به هو تطوير للاستراتيجيات وخطط العمل، وان كان البعض لم يعد منسجما مع المتغيرات نظرا الى التطورات الرقمية الكبيرة والاتجاهات الحديثة التي تدفعنا الى اعادة النظر بكثير من الامور.

■ هل من مقاربة شاملة لتحديث الادارة وتنمية القدرات البشرية؟

□ هذا موضوع كبير جدا، ويمكن ان نعتمد مشروعا اكثر تواضعا ونختار بعض الوزارات والادارات ذات الاولوية لنبحث في اعادة هيكلتها. لكني افضل ان نذهب الى مخطط توجيهي كبير، نعيد على اساسه تنظيم الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات الناظمة بشكل افضل. وبعد ان نضع المبادىء والاسس التي سيتم التنظيم على اساسها وتحديد الوظائف، نأخذ الادارات واحدة تلو الاخرى. علما ان الدول التي عملت على هذا الموضوع اخذت وقتا طويلا، لذلك ما نقوم به يضع عملية التحديث على السكة.

■ ماذا عن الشغور في الادارات الرسمية، ما هو العدد في كل الفئات؟

وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور فادي مكي.

□ الشغور كبير جدا، وفي بعض الوزارات تصل النسبة الى 60 او 70 في المئة وربما اكثر. حاليا دورنا النظر في ملء الشغور في وظائف الفئة الاولى، والعدد الشاغر في هذه الفئة سواء في الادارات العامة او المؤسسات العامة هو تقريبا 130 مركزا بين المديرين العامين ورؤساء مجالس الادارة واعضائها، وسننظر في تعيينهم في المرحلة المقبلة القريبة. اقفلنا في 8 نيسان باب الترشيحات للمراكز الشاغرة في مجلس الادارة لمجلس الانماء والاعمار، اي الرئيس ونائب الرئيس والامين العام ومفوض الحكومة والاعضاء غير المتفرغين في مجلس الادارة. كما أطلقنا الدفعة الثانية من التعيينات على منصة "اومسار" لهذه العملية.

> **سنطبق التحول الرقمي في الادارات وسنسعى الى الحصول على تمويل للامور التأسيسية**

■ كيف سيتم تطبيق آلية التعيينات الادارية دفعة واحدة ام على دفعات وكم يستغرق تطبيقها؟

□ العملية ستتم على دفعات، وكما قلت انجزنا ترشيحات مجلس الانماء والاعمار ونقوم حاليا بجوجلة المرشحين لنرفع بعدها اقتراحات التعيين الى مجلس الوزراء. بدأنا ايضا طرح ترشيحات الهيئة الناظمة للاتصالات، تليها تعيينات مجلس ادارة تلفزيون لبنان، ثم الهيئة الناظمة لقطاع الطاقة والنفط (الهيئة الناظمة للكهرباء)، وهكذا دواليك على دفعات لأن العدد الشاغر في وظائف الفئة الاولى كبير جدا.

■ ما هي النتائج المتوقعة من الاصلاحات والتعيينات وفق الالية الجديدة؟

□ اهم النتائج المتوقعة، استعادة ثقة المواطن بالادارات العامة، ومن ثم العمل على زيادة هذه الثقة. من اهدافنا أيضا وضع آلية شفافة نزيهة تحافظ على مبادىء الكفاية. من اهداف هذه الالية وحسن تطبيقها هو ملء الشغور بالتوازي مع الاصلاحات التي يطالبنا بها الجميع في الداخل والخارج، لأنها تسهل من استعمال الهبات والقروض المفترض ان تصل الى الدولة. فبعض الادارات مثل مجلس الانماء والاعمار، من المهم ان تكون له ادارة جديدة عصرية ذات كفاية عالية وتعمل بطريقة شفافة، حتى نشجع على تقديم المساعدة من الدول التي تنتظر انتهاءنا من التعيينات والاصلاح لتندمج في عملية الدعم.

■ هل سيتم فعلا تجديد دم الادارة العامة بجيل الشباب مما يخفف من هجرتهم؟

□ طبعا، هذا الهدف هو من الاهداف التي نسعى اليها لاستقطاب افضل الكفايات الشابة، ونعطيها الامل في ان لبنان يستعيد دوره، وان الادارة العامة مهمة والعمل فيها مهم ايضا. طبعا هذا الموضوع اساسي، ورسالتنا للشباب تحديدا، اننا في حاجة اليهم ليكونوا جزءا من الاصلاحات ومن العملية الشاملة للانقاذ واعادة الاعمار.

■ ما هي مشاريع الوزارة الجديدة لتطوير الادارة؟

□ المشاريع الجديدة لتطوير الادارة ترتبط بالطريقة التي نعمل عليها والتي تتطلب تمويلا كبيرا، لاسيما اذا ذهبنا الى مقاربة شاملة لاعادة النظر في وضع الادارة بشكل عام. فآخر مرة اقيمت فيها ورشة عمل كبيرة في الادارة كانت في عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب عام 1959، والتي كانت نتيجتها انشاء كل هذه الادارات والمجالس القائمة حاليا. نحن نسعى في عهد الرئيس جوزف عون والرئيس نواف سلام الى القيام بورشة كبيرة في الادارة على قدر التوقعات، حتى تأخذ الادارات والمؤسسات العامة بالحوكمة والعلاقات بينها الى المستوى الذي يطمح اليه كل لبناني. مشروع تحديث الادارة ووضع مخطط توجيهي كبير، هما من المشاريع الطموحة التي نحاول تأمين التمويل لها عبر الوزارة. اما مشاريع الوزارة فهي كما ذكرت انجاز التحول الرقمي واعادة الهيكلة، واستحداث بعض الوظائف الاساسية في الادارات وتحديدا في مجال التحول الرقمي والخدمات الالكترونية، لتقوم بالتنسيق مع وزارة التنمية الادارية، لأن عددا كبيرا من هذه الوظائف سيكون اساس عملها انهاء التوقيع الالكتروني، لكي نستطيع تقديم الكثير من الخدمات بشكل انسيابي وتسهيل امور المواطن. كما اتمنى انه خلال الاشهر القليلة المقبلة، سيبدأ المواطن بلمس آثار هذا التحول. اشير الى اننا بشكل موازٍ، نعمل على بناء القدرات لدى موظفي الادارة العامة من ضمن عملية اعادة تأهيل للموظفين الذين سينتقلون الى مراكز اخرى نعمل على استحداثها، سواء في وحدات التخطيط ومتابعة الاداء والموارد البشرية ومجالات التحول الرقمي والابتكار والعلوم السلوكية.